بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي تجلى بذاته لذاته اى علم ذاته بذاته لا بامر زائد على ذاته وهذا علم على وجه كلي اجمالي واشار
به الى التعين الاول فتعين في باطن علمه اى تعين بعد ذلك تعينا ثبوتيا في باطن علمه وهذا علم تفصيلي
واشار به الى التعين الثاني ثم انعكست اثار تلك التجلي اى التجلي ذاته باحكام تلك التجلي واثاره
وهذا اشارة الى مرتبة الامكان اى وجود الممكنات في العين الى ظاهره فظاهر الوجود عبارة عن
الوجود البحت من غير اعتبار شيء او لا اعتبار معه وباطن الوجود عبارة عن عرصة علمه سبحانه
فصارت الوحدة كثرة من غير تغير في حقيقة الوجود ووحدته الحقيقية ايضا لان الكثرة
كثرة نسبية كما نشاهد ونعاين اى نشاهد الكثرة وهو ظاهر او نشاهد الوحدة التي صارت كثرة
والمعنى على هذا انا نشاهد في الواقع الوحدة في صورة الكثرة سواء عرفت او لم تعرف ورجوع
تلك الكثرة الى وحدتها الاولى بالخلع عن خواص الكثرات واحكامها وارتفاعها عن نظر شهوده
صلى الله عليه وسلم ان يتصل بالوحدة الاولى وهذا هو المرتبة الخاصة لنبينا صلى الله عليه
وسلم ولذا لم يحرم بالمرم صلى الله عليه وسلم الذين اه يد طولى اى وراثة حظ ونصيب من هذه
بسبب المتابعة لا انها حاصلة لهم بالوراثة حقيقة لما عرفت من اختصاصها به صلى الله عليه وسلم
ان في الوجود واجبا اى فيما بين الموجودات موجودا واجبا وجوده لذاته والا
لزم اه لانحصاره عقلا فيما وجب وجوده وما امكن وجوده فيلزم ان لا يوجد شيء اصلا
اى لا يكون شيء اصلا موجودا وهو خلاف الواقع فان الممكن وان كان متعددا اه يعني ان
طبيعة الممكن وان كان متعدد الافراد لا يستقل اه والحاصل ان الممكن نوع وحقيقة لا يوجد
بنفسه ولا يوجد غيره ولا ينفع تعدد افراده واداء اسناد بعضها الى بعض لان الكلام في
نفس هذا النوع وحقيقته ذهنا وخارجا اى الوجود الذهني عين الموجود الذهني

والوجود

والوجود الخارجي عين الموجود الخارجي كذا نقل عنهم ولا يستلزم الى قوله لا معنى فيه بحث
لجواز ان يكون الوجودات الخاصة للاشياء عينها ويكون كل واحد منها الاعتبار فردا للوجود
المطلق فيكون الوجود المطلق مشتركا بين الوجودات الخاصة التي هي عين الاشياء بهذا وقد يتوهم
ان كون وجود الشيء عينه يوجب كون ذلك الشيء واجبا بناء على ان وجود الشيء اذا كان عينه
كان موجودا بذاته والموجود بذاته واجب وليس كذلك لان الموجود بذاته ان اريد به ان ذاته
مقتضية لوجوده وتحققه فلا نسلم ان وجود الشيء اذا كان عينه كان موجودا بذاته بهذا المعنى
وان اريد به ان ذاته مبدأ للاثار فمسلم لكن لا نسلم ان ما يكون كذا واجب لجواز ان يكون مبدأ
مبدأ للاثار مجعولا للفاعل كما ان الضاحك بالوجود يكون مجعولا على تقدير كون الوجود زائدا
لعدم زوال اعتقاد مطلقه اى مطلق الوجود عند زوال خصوصيته اى خصوصية الوجود
يعني ربما نعتقد ان شيئا موجود ونتردد انه واجب او جوهر او عرض واجتماع ذلك الاعتقاد
مع ذلك التردد يدل على اشتراك الوجود معنى وبه وقع مورد التقسيم المعنوي بان نقول
الوجود اما واجب او ممكن وبين بطلانه بغير ذلك انه موضع لمن اراد استقصاء الكلام فليرجع
اليه مراده بالعينية عدم تمايز الخارجي خص الذكر بالوجود الخارجي مع انه كان الكلام
في السابق شاملا للوجود الذهني ايضا لانه لا فرق بين الوجودين فيما ذكر في كل المقابلة
ووجودات الاشياء اى هذه الحصص اى جميع الاشياء الموجودة حتى الواجب وحينئذ الوجود
المضاف من حيث هو مضاف موقوف على اتصاف الشيء بالوجود وكونه موجودا فلو كان موجودا
بذلك الوجود المضاف لزم الدور وايضا المضاف امر معقول محض والمعقول عندهم غير موجود
والاتصاف نسبة تقتضي تحققها بالفعل تحقق الطرفين وايضا يلزم توقف كون الواجب موجودا
على التعقل وايضا لو كان الوجود الخاص للشيء الوجود المطلق مع الاضافة لزم ان يكون قائما بالشيء

ومعنى البديهي ان هذا المفهوم غير قائم بالشيء الخ ومعنى الموجود ماله الوجود لا ماله وجود الشيء

ويمكن ان يجاب عن الجميع بانه اذا تحقق علمه وجود الشيء ايجر بحيث ينتزع منه العقل مفهوم الوجود

عند التعقل لا انه قائم به هذا المفهوم بالفعل فمعنى الوجود ماله الوجود بهذا المعنى اى ما ينتزع عنه

الوجود عند التعقل ولما كان ذلك موجبا لصحة ذو اضافة الوجود الى الشيء عبر عن وجود الشيء ثم

بالوجود المضاف فتامل   الخ والعاج فان قبل الشيء ليس بابيض حقيقة كما بين في موضعه

فلذا هو مجرد ان يوزى ابيض يصلح للتمثيلية   في الحاشية مع الحصة الى قوله اصلا قيل لا بد في

الحصة من خصوصية ترجح اضافتها الى ماهية ما دون غيرها فان نفس المفهوم المطلق لا اضافتها

الى خصوص شيء بل نسبتها الى جميع الاشياء على السوية وجوابه ما مر في مسئلة الانتزاع

في الحاشية الماهية حاصله ان تعدد الوجودات انما هو في العقل وموجودية هذا الموجود ليس

بالعقل وفيه ان ذلك يستدعى انه لا تتصف الماهية بالوجود لانك حكمت بانه ليس في خارج العقل

شيء من تلك الوجودات المفروضة ويمكن ان يجاب بان هذا الكلام مانع وذلك سنده الاخص

وابطال السند الاخص لا يفيد ولا يجاب بمسئلة الانتزاع اذ ليس مذهب الحكماء ذلك في مسئلة

الوجود   في الحاشية لو سلم اه يعني لو سلم ان المفهوم العام والحصة موجودان في الخارج الا انهما

واحد لا وجود الفرد لان الكلي وجوده في الخارج عين وجود الفرد الموجود فلا يكون في الخارج الا

امر واحد فالمراد بالمحمول الكلي الذاتي وبالموضوع الفرد الموجود في الخارج   في الحاشية اه

بمعنى حيث يوامن الشر لو كان اتصاف الماهيات بالوجود بحسب الخارج لان ثبوت صفة لشيء

فرع عن وجود المثبت   في الحاشية بان الوجود العقلي كان جعل الوجود اعم من الوجود في العقل

والوجود للعقل والمعقول فان العلم ليس موجودا في العقل ومتصورا ومشعورا به بل موجود

في الخارج في نفسه قائم بالنفس ثابت له وكذا الوجود الخارجي ليس متصورا بل قائم بالمتصور

من حيث

من حيث هو متصور ويلزم من ذلك ان يكون الوجود موجودا في خارج الذهن الا انه قائم بالامر

الذهني الموجود في الذهن المتصور المشعور به وهذا خلاف المذهب فانه قد استدل على ان الوجود

ليس موجودا الا انه يحمل الامر على الانتزاع   في الحاشية فان توقف اه وايضا اتصافه بالعلم يتوقف

على اتصافه بالوجود فلو توقف اتصافه بالوجود على العلم واتصافه به لزم الدور   عين الذات

في الواجب تعالى اى الواجب تعالى فرد من افراد العام بخلاف الممكن فانه ليس فردا له بل ما قام به فرد له

نفى الغرض منه انه يبتني ان ما ذهب اليه الصوفية للوحدة في مسئلة الوجود لا ينافي الحق

النظر   والتشكيك الواقع فيه اه ما ذهب اليه الحكماء من عرضية هذا المفهوم بالنسبة الى افراد

المختلفة الحقائق انما استدلوا عليه بكونه مشككا فهذا دليلهم   وهو منقوض بالبياض وايضا

قولهم ولا ذاتيا واحدا ان اريد بالذاتي المطلق الذي يتصف تارة بالقوة وتارة بالضعف

فهو واحد وذاتي لا محالة وان اريد به المقيد بالقوة والمقيد بالضعف فالتعدد مسلم ولكن لا

يستلزم ذلك تعدد الذاتي المطلق المذكور ومنشأ الغلط هاهنا توهم ان القوى مع وصف القوة

ذاتي وكذا الضعيف مع وصف الضعف ذاتي وليس كذلك بل القوة وصف عارض للذات بعد تحققه

في ضمن بعض الافراد وكذا الضعف عارض له في ضمن بعض اخر ولو سلم فلا ينافي ايضا وحدة

المطلق الذاتي فان ذاتي الذاتي ذاتي   وايضا الاختلاف اه هو النقض تفصيلا او اجمالا متعلق

بخصوص مادة الماهية يعني ان ماهية المقدار تختلف في ضمن الذراع والذراعين بالزيادة و

النقصان مع انه واحد عندكم وهو نفس الامر ايضا   في الحاشية غير صحيح اذ من الظاهر ان المفهوم

المتصور من قولنا موجود لا يحمل على الواجب تعالى وكذا الحاصل بالمصدر من هذا المفهوم الخ بوجود كر

في الحاشية وكيف اه ما صدر جوابه هو انه من المعقولات بالنسبة الى الممكنات حيث يعرض لماهياته

في الوجود بحسب العقل لا بحسب الخارج ولم يصرحوا بانه من المعقولات الثانية بالنسبة الى الواجب لانه

ومعنى البديهي ان هذا المفهوم عين قائم بالشيء لكن ومعنى الموجود ماله الوجود لا ماله وجود الشيء
ويمكن ان يجاب عن الجميع بانه اذا تحقق علة وجود الشيء يصير بحيث ينتزع منه العقل مفهوم الوجود
عند التعقل لا انه قائم به هذا المفهوم بالفعل فمعنى الوجود ماله الوجود بهذا المعنى اى ما ينتزع منه
الوجود عند التعقل ولما كان ذلك موجبا لصحة ذو اضافة الوجود الى الشيء عبر عنه بوجود الشيء ثم
بالوجود المضاف فتامل   الشيخ والعاجز فان قيل الشيخ ليس بابيض حقيقة كما بين في موضعه
فلذا هو مجرد ان يرى ابيض يصلح للتمثيلية   في الحاشية مع الحصة الى قوله اصلا قيل لا بد في
الحصة من خصوصية ترجح اضافتها الى ماهية ما دون غيرها فان نفس المفهوم المطلق لا اضافتها
الى خصوص شيء بل نسبتها الى جميع الاشياء على السوية وجوابه ما مر من مسئلة الانتزاع
في الحاشية الماهية حاصله ان تعدد الوجودات انما هو في العقل وموجودية هذا الموجود ليس
بالعقل وفيه ان ذلك يستدعي ان لا تتصف الماهية بالوجود لانك حكمت بانه ليس في خارج العقل
شيء من تلك الوجودات المفروضة ويمكن ان يجاب بان هذا الكلام مانع وذلك سنده الاخص
وابطال السند الاخص لا يفيد ولا يجاب بمسئلة الانتزاع اذ ليس مذهب الحكماء ذلك في مسئلة
الوجود   في الحاشية لو سلم اه يعني لو سلم ان المفهوم العام والحصة موجودان في الخارج الا انهما
واحد لا وجود الفرد لان الكلي وجوده في الخارج عين وجود الفرد الموجود فلا يكون في الخارج الا
امر واحد فالمراد بالمحمول الكلي الذاتي وبالموضوع الفرد الموجود في الخارج   في الحاشية اه
يعني حيث يؤمن النقض لو كان اتصاف الماهيات بالوجود بحسب الخارج لان ثبوت شيء لشيء
فرع عن وجود المثبت   في الحاشية بان الوجود العقلي كانه جعل الوجود اعم من الوجود في العقل
والوجود للعقل وللمعقول فان العلم ليس موجودا في العقل ومتصورا ومشعورا به بل موجود
في الخارج في نفسه قائم بالنفس ثابت له وكذا الوجود الخارجي ليس متصورا بل قائم بالمتصور

من حيث

من حيث هو متصور ويلزم من ذلك ان يكون الوجود موجودا في خارج الذهن الا انه قائم بالامر
الذهني الموجود في الذهن المتصور المشعور به وهذا خلاف المذهب فانه قد استدل على ان الوجود
ليس موجودا الا انه يحمل الامر على الانتزاع   في الحاشية فان توقف اه وايضا اتصافه بالعلم يتوقف
على اتصافه بالوجود فلو توقف اتصافه بالوجود على العلم واتصافه به لزم الدور   عين الذات
في الواجب يعني اي الواجب فرد من افراد العام بخلاف الممكن فانه ليس فردا له بل ما قام به فرد له
نقل عن العزيز منه انه يتبين ان ما ذهب اليه الصوفية للوحدة في مسئلة الوجود لا ينافي العقل
النظر   والتشكيك الواقع فيه اه ما ذهب اليه الحكماء من عرضية هذا المفهوم بالنسبة الى افراد
المختلفة الحقائق انما استدلوا عليه بكونه مشككا فهذا ردلهم   وهو منقوض بالبياض وايضا
قولهم ولا ذاتيا واحدا ان اريد بالذاتي المطلق الذي يتصف تارة بالقوة وتارة بالضعف
فهو واحد وذاتي لا محالة وان اريد به المقيد بالقوة والمقيد بالضعف فالسند مسلم ولكن لا
يستلزم ذلك تعدد الذاتي المطلق المذكور ومنشأ الغلط ههنا توهم ان القوي مع وصف القوة
ذاتي وكذا الضعيف مع وصف الضعف ذاتي وليس كذلك بل القوة وصف عارض للذات بعد تحققه
في ضمن بعض الافراد وكذا الضعف عارض له في ضمن بعض اخر ولو سلم فلا ينافي ايضا وحدة
المطلق الذاتي فان ذاتي الذاتي ذاتي   وايضا الاختلاف اه هذا نقض تفصيلي او اجمالي متعلق
بخصوص مادة الماهية يعني ان ماهية المقدار تختلف في ضمن الذراع والذراعين بالزيادة و
النقصان مع انه واحد عندكم ودفع نقض الامر ايضا   في الحاشية غير صحيح اذ من النظر ان المفهوم
المتصور من قولنا بودن لا يحمل على الواجب يقع وكذا الحاصل بالمصدر من هذا المفهوم الذي بود كر
في الحاشية وكيف اه ما حاصل جوابه هو انه من المعقولات بالنسبة الى الممكنات حيث يعرض لها
لا للوجود بحسب العقل لا بحسب الخارج ولم يصرحوا بانه من المعقولات الثانية بالنسبة الى الواجب لانه

مرتبة وحدة الذاتية الجبر والاختيار المفهومين للناس بعني المجبورية في الفعل اصلا وقوعه من
اراد او لم يرد والتردد بين الامرين المذكورين فالواقع اي ما وقع ممن دينه وعليه اي وجد في ورجب ظ
فانه المعلوم المتحقق في عرصة علمه سبحانه وخلافه محال فامكان عدم الوقوع توهم من المتوهم المتردد
لا يجز وكان له ان لا يشاء فلا يظهر اي امكان له عدم المشيئة ولا يخفى انه لا يدل على ذلك معنى الاية ولا
ما فسرها به ولذا تصدى قدس سره لتاويله بما ذكر فخلاف الاختيار الجازم المذكور ناش من
البارى سبحانه اما نفي الجبر المتوهم للعقول الضعيفة وتوجيه ذلك انه قد حول ان مع كونه متفرعا
عليه فلا يظهر فاعل لقوله كان بمعنى ثبت له تفرع عدم ظهور العالم على عدم مشيئته فرجع معناه
اي ثبت في قوله كان له ان لا يشاء
الى قوله لو لم يشأ لم يظهر الفعل فكان تأكيدا له فالتأكيد مبالغة في نفي الجبر المتوهم لاسيما بالجعل الـ
على امكان عدم العالم متفرعا على عدم مشيئته ولو شاء الجعل ساكنا معنى قوله لو لم يشأ لم يفعل
بحسب العرف لو شاء عدم الفعل فليس قوله لو شاء الجعل ساكنا بمعنى اخر واما لانه سبحانه
اي لا دخول لوجود العالم في ذاته وكماله الذاتي فهو كان العالم او لم يكن فهو له كان له اي
نظرا الى ذاته العلية او نقول امكان عدم العالم متفرع على عدم مشيئته مستلزم لغناء ذاته
عن العالم فذكر الملزوم واراد اللازم ثم اثبات ارادة زائدة اي في التعقل يجوزه
اسناد الاثر القديم الى الفاعل المختار بمعنى ان فعله على ارادته وان كانت ارادته لازمة لذاته
وفعله لازما لارادته كما سبق لا بالمعنى الذي اثبته المتكلمون فان الاثر القديم لا يستند اليه
عقلا مع كونه مختارا بالمعنى الذي سبق يزعمه الموجود بوجود قبل اي قبل فقد الايجاد لا
بحسب اي المجمل فليلحقها النقص لا في نفس الامر وبحسب الوجود الحقيقي بل بحسب الظهور
والوجود الخيالي ما اسنده اليه سبحانه نافية كالمتكلمين او نفاها عنه بالمرة كالحكماء تعالى الله عما
يقول الظالمون من الفريقين وكل ذلك اي ما يصدق عليه مبدء كل من ذلك من الامر والنهي و

الاجبار

الامر والنهي والاخبار

والاخبار من اقسام الكلام بحسب اللغة اذ القول ماخوذ فيها بحسبها واحترز به عن ذكرها وقع
منهم قال الله وكانه قد تكلم لم يذكرها لان للقول معان مجازية شايعة مشهورة في الكلام
وقدحت واحدة منهم في صغرى القياس الثاني وهم السلف الصالح رضوان الله تعالى عليهم اجمعين
وقدحت الاخرى في كبراه وسلمت صغراه وهم الحنابلة يقول كلام الله هو هذه الحروف وقائمة
يقولون في
بذاته تعالى وقديمة ولا يخفى ان منع الكبرى غير موجه لان الجزء القار لا بد له من حدوث الجزء والا لم
يكن غير قار بل لابد له من جزء معدوم آن حين وجوده وقدحوا في احدى مقدمتي الدليل فرقة
اي الجزء الحادث
قدحوا في صغرى القياس وهم المعتزلة يقولون كلام الله اصوات وحروف حادثة غير قائمة
بذاته بل مخلوقة في الغير كاللوح المحفوظ وفرقة وهم الكرامية اتباع ابي عبد الله الكرام هم
السجستاني يقولون كلامه اصوات وحروف قائمة بذاته سبحانه تعالى عما يقول الظالمون
على التفصيل المذكور اي فرقة قدحوا في الصغرى والاخرى في الكبرى في الحاشية فلا
يوجد دونها اي دون شيء منها ومعها البعض جميعها وفيه بحث لان الجنس موجود في ضمن
جميع الانواع في ان واحد اذ الجنس لا يوجد اه دليل لقولنا فلا يوجد دونها في الحاشية
بجذاه ما اعترضنا لانه جنس حقيقي دون الشيء اي المجموع في الحاشية الا انه بعد
التأمل لفرق حقيقته ويعلم انه الحق المطابق للواقع فلا تغتر بمخالفة ما عليه متاخروا ه
الاصحاب ويعلم موافقة بحسب الحقيقة لما عليه متاخروا الاصحاب وان كان في الظاهر مخالفا
هذا المحقق الكلام والمراد غير معلوم باعتبار معلوميته له سبحانه البتة قديمة وصفة له البتة على
مذهب المتكلمين وسائر عبارات المحققين ومدلولاتها بل جميع المعدومات من الموجودات
والمعدومات والحاصل ان المراد ان كلامه من حيث خصوصيته وباعتبار ان كلامه صفة قديمة
انما باعتبار صدور معلوميتها ليست مبدء الاحكام يعدم عما ساق كانه شبه مقدمتي الدليل ه

بالسابقين يقوم عليها والمراد انه ليس على اثباته مقدمة من دليل فكيف على المقدمتين اذ السابق من
السوق وسوق الدليل على الخفاء فالمراد ليس على اثباته دليل سوق ما من انواع سوقه والنوهن
المبالغة في النفي على التقديرين فان كان عبارة عن تلك الصفة فحكم ظاهر من القدم والحدوث الا ان
كونه في ملفوظا ومكتوبا ومشارا اليها من الخفيات فلا شك ان قيامها به ليس الا باعتبار
صورة معلوميتها فليست صفة بل السامع انه لا خصوصية لذلك بتلك العبارات والمعاني كما مر و
لم يذكر للاعتماد على ما مر واما المعلوم اى العبارات والمدلولات لا باعتبار صور معلوميتها
بل باعتبار نفسها ولا شك انها مدلولاتها من حيث انها مدلولاتها من قبيل الذوات المعلومة
للحق سبحانه لان معلوميتها من العبارات بل معلوميتها للحق سبحانه فقط فلا بد ان يراد من قوله
بعد واما مدلولاتها اى لا من حيث انها مدلولاتها ومعلومات ومخصوصات منها والا لم يصح
التقسيم الى الذوات وغيرها لا انها من حيث هذه الحيثية اعراض لا غير واما مدلولاتها
اى الفهام من حيث انها مدلولات ومعلومات لانها باعتبار معلوميتها للحق سبحانه قديم
حكمه وباعتبار معلوميتها للمخلوق صفة وايضا لو اريد من حيث انها مدلولات ومعلومات
فتكون من قبيل الاعراض بهذا الاعتبار فلا يصح التقسيم به فيها ما ازليا اما الاول فظاهر لامتناع
قيام الذوات واما الثاني فلحدوث الامر المعتبر فكيف يقوم ازليا كلام الصوفية
اى كلام بعض الصوفية وذكر بعضه في الاصل وبعضه في الحواشي في الحاشية دهر كز نتاهر را
بعلم ازل راه نيست بس كلام كه مرتبه است بروى مشتبه نشود بيعة بر حيد اعلام كند ديكر مقصور
ومقدور باشد وبجاى نرسد كه اعلام نماند وصفة البارى لا لحد ذاته لانه متعين بذاته لا
بعينه تعين اصلا فهو حكمه مركب في ذاته فليست اذن اى اذا عرفت ان كلام البارى ليس مثل
كلام الادمي فاعلم انه من اعتبار العلم فانه علم من الاعلام وهو بهذا الاعتبار كلام هو في بوط

فيما

12

فيما بعد وكلمة بيلم ذاته فاذن الكلام بعين المقدار اي تكلم اوفى الكلام مسامحة تبينت ان كلام الله
تع هو هذا المتلو المسموع المتلفظ به في عالم الصور والمثال بصورة ومثال يليق بجلاله واعلم
ان جميع مراتب الكلام حتى كلام الجمادات مراتب كلام الله تع سبحانه وتع لكن بحسب مراتب تجلياته
وتنزلاته عن مقتضى مسئلة التوحيد اما الخصوصية الذاتية الحق ان التي بها يضاف الى الله
تع وتخصص فهو انه كلام لائق بجلاله عجز عن مثله من يتكلم بجنسه والسر انه لم يظهر في عالم الحس
والشهادة في مظهر البشر انه لا يمكن في هذا العالم كلام يليق بجلاله فان قلت لو ظهر مثل هذا
الكلام في مظهر البشرية لفات غاية انزال القرآن اعني اعجاز الخلق قلت بل يمكن ان يكون معجزا
لما عدى هذا المظهر على قياس الافعال الصادرة من النبي صلى الله عليه وسلم ولا يخفى ايضا ان المجازة
على الوجه الاول الواقع اتم واقوى اما الكلام الذي هو صفة سبحانه اه هذا ما ظهر من كلام
الامام حجة الاسلام وكلام بعضهم هو القيصري وان الكتب المنزلة المنظومة الى قوله
فالقياس ان هذا ما ظهر من كلام الشيخ الكبير والشيخ صدر الدين القونوي قدس سرهما ومن
كلام الشيخ القيصري ايضا فان كلامهم جامع لبيان المعنيين ولا تغفل عن ان قوله قدس سره
ظهرت بتوسط العلم الى قوله فالقياس ان شرح لكلام الشيخ صدر الدين القونوي قدس سره لما في كلامه
من غموض في عالم المثال دون الحس لكان في الاشارة اليه اجرى عادته بان يوجد
في العبد فالعبد مخلوق ومحل المخلوقات اخر يجري عليه بقدرة الله سبحانه وفعل الا ان بعضها
خلقا بعد خلق اخر لكن لا بعدية ذاتية استلزامية بل بعدية عادية اتفاقية تخلق فيه العلم اولا
على تفاوت طبقاته ثم الارادة ثم القدرة ثم الفعل فليس من نفس العبد شيء او كيف وليس هو
بنفسه شيئا ونعم قول المتكلمين في هذه المسئلة وبئس قول الحكماء والمعتزلة حيث حكم
الحكماء بالسببية المستلزمة المستحيل عليها الترتيب مرة والمعتزلة بالقول بها من جانب العبد

اعلم ان عالم المثال هو عالم روحاني من جوهر نوراني
شبيه بالجوهر الجسماني في كونه محسوسا مقداريا و
بالجوهر المفرد العقلي في كونه نورانيا وليس بجسم
مركب مادي ولا جوهر مجرد عقلي لانه برزخ و
فاصل بينهما فكل ما كان كذلك لا بد ان يكون برزخا بينهما ١٢

والصوفية المحققون لما كشفنا على غطائهم تنورت مرآة قلوبهم فلم يروا في الوجود عبدا ولا ما يجري
بل راوا ذاتا واحدة بسيطة حقيقية تظهر بصورة العبد وبصورة ما يجري عليه بحيث لا يخرج ذاته الاحدية
بهذا هو الظهور والاظهار بهذا ما قالوا بعد ما انكشف سر حقيقة الحقائق وهيولى الهيوليات وما
اعظم قدرنا بمجرد جريان كلامهم على لساننا وانا لم نتصور معاني كلامهم فضلا عن تحقيقنا مضمون كلامهم
فنعوذ بالله سبحانه من الذلة في النطق بكلامهم عمدا او سهوا وعن انكار كلامهم ومن الحرمان عن الذوق
لسماع كلامهم والحمد لله على الانعام كما يستحقه ويليق به   مع كونه منزها عن التركيب ١٥ اي منزها
عندهم عن التركيب بحسب الذوات وان كانوا قائلين بالتركيب والكثرة بحسب الصفات الا انهم لا
يجوزون تلك الكثرة في اعتبار صدور الافعال   والظاهر ان الحق اي الظاهر دلائل الحكماء
بناء على انها ظنية اقناعية ومن دلائل المتكلمين من حيث انها مقدمات واهية واما الجب الواقع
تحقيقية تعيينية عنده قدس سره كيف وهو متفق الصوفية ومكشوف لهم وعلمهم في شانهم و
علم تعيينه فان تعددنا بهذه المراتب الى الخامسة والسادسة ونعتبر النسبة الى الجانبين على ما مر وانه
كفى عدم التناهي اعتبار النسبة من جانب واحد لان المراتب غير متناهية بمعنى لا تقف   وعقله اي وعقل
فلكها وهو الفلك الثاني من جانب المبدا ويجوز ان يكون غير مادته ونفسه من هذا القبيل ليوافقان ويجوز
ان يفيد بعضها لما في حيز مرتبته اعلى مرتبة ذلك الشيء وانما قلنا ذلك لان العقل الاول وجد صورة
الفلك الاول ومادته ونفسه لا عقله اذ هو عقله بل عقل الفلك الثاني على ما هو مذهبهم واعلم
انهم قالوا ان الله سبحانه اوجد العقل الاول والعقل الاول اوجد الفلك الاول بمادته وصورته
ونفسه الناطقة المدبرة له واوجد العقل الثاني ثم العقل الثاني اوجد فلكه ومادته وصورته ونفس
فلكه عقل الفلك الثالث الى العقل العاشر ثم خلق العقل العاشر العناصر الاربعة والمواليد الثلاثة
بانواعها الكثيرة ونفوسها وقواها وغير ذلك الى ما شاء الله تعالى بهذا ما قالوا وحمل الاكثرون كلامهم

بهذا

بهذا على الظاهر من اثبات فاعل ومؤثر غير الله تعالى على ما لا يليق به لكن حقق الدواني في بعض
رسائله الذي صنفه في معنى بيت الحافظ الشيرازي وهو پير ما گفت خطا بر قلم صنع نرفت
آفرين بر نظر پاك خطا پوشش باد   وان التحقيق مذهبهم انه لا فاعل في الوجود الا الله
وبين ذلك بالبيان الشافي من اراد الاطمئنان فليرجع اليه بل اراد وابايجاد العقل لشيء
له مدخلية في ايجاده ذلك الشيء وكلامه قدس سره لا اختصاص له باحد الوجهين بل يحتمل
كل تقدير فليتأمل وان كان بعض عباراته قدس سره في اخر الكلام يدل على ما هو التحقيق
لا على طريق البرهان واليقين الا انهم جعلوا ذلك مطابقا لقواعدهم ومسائلهم والكثرة
مسائلهم تخمين ظني وهذه الاعتبارات ليست مبرهنة اي ليست مبرهنة محضة

تمت الحواشي المنسوبة الى المولى عبد الغفور على الرسالة
الشريفة المسماة بالدرة الفاخرة للمولى
عبد الرحمن الجامي قدس سره
وانا فقير علي [illegible]
في سنة ١٢٣٨
١٥
الحمد لله

نهاية المخطوطة

END